وتمثلت في الاستعداد الاسرائيلي للتدخل العسكري لحماية النظام عند اختلال ميزان القوى لصالح حركة المقاومة . والثانية هي مرحلة التلويح بالموافقة على مشروع المملكة وباعتباره [ مع بعض التعديلات في حينه ] مقاربا لمشروع الون عبر اتفاقية سلام منفردة مع الاردن . والثالثة هي التي انعكست بدايتها بردود الفعل الاسرائيلية السريعة تجاه المشروع البورقيبي الغامض كأساس للمفاوضة [ هامش الغموض يكمن في حده الاقصى شموله الضفة الشرقية وما خصص للعرب في قرار تقسيم ١٩٤٧ من فلسطين ، والادنى في الضفة الشرقية ] . وقد تجلى الموقف الاسرائيلي برفض أي كيان فلسطيني على أرض فلسطينية مهما كانت طبيعته ، وهذا ما يعكس حقيقة حدود الهامش بين « الصقور » و « الحمائم » الذي تقلص كثيرا في قرارات حزب العمل الحاكم الاخيرة. بل كاد أي اختلاف يختفي بين الاتجاهين : فدايان يقول « لقد اختفت فلسطين سنة ١٩٤٨ . ويجب ان تكون فلسطين جزءا من دولة الاردن . سمها منطقة فلسطينية في اتحاد الاردن، سمها ما تشاء، لكن لا تسمها دولة مستقلة » [ مقابلة تايم ١٩٧٣/٧/٢٤ ] . وتقول مائير « لا مكان بين البحر والصحراء ( حدود العراق والاردن ) الا لدولتين : اسرائيل والاردن » . ويقول ايبان : « ليس هناك وجود لشعب فلسطيني فأغلبيته أصبح اردنيا . وأي حديث عن حقوق خاصة للفلسطينيين كلام لا معنى له » ( في خطاب للكنيست ١٩٧٣/٧/١٨ ) [الحرية اللبنانية ١٩٧٣/٨/٢٧]. وان مرفليت في [ هآرتس ١٩٧٣/٧/١١ ] يشير الى خطاب دايان في التخنيون « هناك تيار مستمر في فلسطنة عمان الذي يزيد من ارتباط سكان الضفة الغربية بدولة الاردن ، وتصبح مملكة الاردن بحسب هذا التيار مختلطة او يأخذ التيار مجراه دون العرش ... هذا التيار هو شرط حيوي للتسوية مع اسرائيل وهو يتطلب زمنا طويلا . [ نشرة مؤسسة الدراسات ١٦/١٤ تموز ١٩٧٣ ] .

هذا التطور في السياسة الاسرائيلية تجاه الكيان الاردني ، منذ نشوئه ككيان عازل لحماية اسرائيل واداة للتصدي لمقاومة الشعب الفلسطيني الى موقف يؤدي حتى الى ان يأخذ التيار مجراه دون العرش » [ العرش الذي كانت اسرائيل مستعدة لحمايته عسكريا في ايلول ١٩٧٠ ] هي سياسة تنبع من استراتيجية ثابتة ذات حلقات مرحلية مترابطة ومنسجمة تبدأ باستخدام الاداة ، ثم تغير لها دورها ، وتنتهي بالموافقة على سقوط العرش ولكن النهاية الاخيرة للعرش لا توافق عليها اسرائيل بالطبع الا اذا كانت مترافقة مع التصفية النهائية للقضية الفلسطينية . وبالتصدي لانهاء أية امكانية لكيان فلسطيني مستقل كما هي سياسة دايان ( الصقور ) . وهو لا يفترق كثيرا عن موقف الون ( الحمائم ) حينما يقول في مناقشات حزب العمل حول المفاوضات مع الاردن « ان أي اتفاق لا بد ان يضمن حلا دائما للمشكلة الفلسطينية [ الحرية ١٩٧٣/٨/٢٠ ] .

أما هامش التعارض بين السياسة الامريكية والاسرائيلية تجاه النظام الاردني فهو بدوره ايضا يتقلص ويتراجع بنسبة طردية مع التنازلات العربية ويمكن تلخيصه في الفرق بين التفسير الامريكي للقرار ٢٤٢ الذي يتضمن تأييد المفاوضات المباشرة التي تصر عليها اسرائيل وتفهمه«للطموحات»اسرائيل في التوسع الاقليمي في الضفة الغربية بحجة تحقيق « الحدود الامنة » . والموقف الاسرائيلي (الصقور) القائل « بأن المشكلة الفلسطينية تجد حلها في الضفة الشرقية من النهر » . وبالرغم من ان الموقف الامريكي لا يزال « يعترض » على حدود « الطموحات » التي تقضم الضفة الغربية كاملة فهو بالمقابل مع جميع طموحات التوسع«الضرورية» مقتربا شيئا فشيئا من مشروع الون باضافة شريط بشري الى الضفة الشرقية من المملكة . وكلما تقلصت الارض « المتنازل » عنها في مشروع الون خاصة في البرنامج المشترك لحزب العمل الاخير استجاب الموقف الامريكي عمليا لزحف الحدود الآمنة (وان كانت الاستجابة غير سريعة وغير متطابقة) بتوفيره الغطاء السياسي والعسكري الدائم للموقف الاسرائيلي .

هذه السياسات الامريكية والاسرائيلية المتعارضة من حيث الشكل والمتقاربة من حيث الجوهر والنتيجة تعكس نفسها بوضوح وتؤثر في سياسة النظام الاردني وهو يحاول صياغة سياسته التي تمكنه من التوفيق بين تلك المصالح والسياسات المتغيرة وبين المصالح الذاتية لتحالف الطبقات الحاكمة واستمرار وجودها .

(٣) **المصالح الاقتصادية والسياسية المتميزة للنظام الاردني** : ان الابقاء على المصالح